

الرئيس المدير العام للمصحة:

في مراسلته بتاريخ 2016/7/4، ذكر السيد الرئيس المدير العام للمصحة أنه وطبقا لتعليمات السيد الوزير قررت إدارة المصحة غلق قاعة القسطرة بصفة مؤقتة من 2016/6/30 إلى يوم 2016/7/14 وذلك للتثبت من الإخلالات والنفائس التي من الممكن أن حصلت ولوضع آلية رقابة ناجعة وضبط المسؤوليات لكل متدخل (مزود، مصحة، ممرض، طبيب).

إجابة على أسئلة الأطباء المتكفين بخصوص وضع الدعامات المنتهية الصلوحية أوضح السيد الرئيس المدير العام بما يلي:

منذ أن فتحنا قسم القسطرة سنة 2012 كانت هنالك عادة يقوم بها القطاع منذ 10 سنوات على الأقل نعمل في أن رصيد الدعامات الموجود في القاعة يقع التصرف فيه من طرف الأطباء بحيث يتعامل كل طبيب قلب مع مزود أو إثنين ويفرضهم على المصحة ويرفض التعامل مع المزودين الآخرين. فعنا في بعض الأحيان بالقتراح بعض المزودين نعتبرهم تقات لكننا جوبهنا برفض قاطع من الأطباء وتكون إجابتهم نوما إن أكنتم على هذا المزود فسنغير المصحة. فنركنا حرية التصرف في المخزون للأطباء والتقنيين السامين ولم يخطر على بالنا قط أن يقوم أحد باستعمال معدات منتهية الصلوحية فلا نقافتا ولا نكوبلنا ولا أخلاقياتنا المهنية تسمح بذلك. لقد أخذنا على حين غرة ووجدنا أنفسنا أمام هذا الواقع.

كما أضاف بأن :

- المزود وأعتبره مسؤول
- الرقابة : لا بد القيام بها
- المصحة التي تقبل معدات منتهية الصلوحية وتخزنها: أكيد مسؤولة
- تقني القاعة الذي يقدم معدات غير مطابق: أكيد مسؤول
- الطبيب الذي يضع في قلب المريض دعامة غير مطابقة : مسؤولية جسيمة (وضع لولب نمر مباشرة بحياة المريض) وفي هذا الخصوص يقول أنه طبيب جراح وفي صورة ما نسي ضمادة في بطن مريض فإني أنا الوحيد المسؤول على ذلك ولم يقع البينة معاقبة المصحة على ذلك بالرغم من أن الضمادة وفرتها المصحة وتقني قاعة العمليات بالمصحة: إذ يعتبر عمل طبي ويتحمله الطبيب. فهو الذي قام بالعملية وهو المقرر.
- مراقبة إدارية لغوترة الصندوق الوطني للتأمين على المرض.